

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

أ. أسماء مخاليف

أ.د. لخضر ديلمى

جامعة باتنة 1

الملخص: من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الاقتصاد واستقراره نجد التضخم وسعر الصرف، وقد اشارت الأدبيات الاقتصادية الى العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، لذلك يحاول هذا البحث دراسة وتحديد هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحديد مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2014 باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط، وقد اوضحت نتائج هذه الدراسة ان هناك ارتباط قوي وعكسي بين التضخم وسعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سعر الصرف، الاقتصاد الجزائري، نماذج الانحدار.

Résumé:

Parmi Les indicateurs économiques et monétaires les plus importants qui traduisent la vigueur de l'économie et sa stabilité, on cite l'inflation et le taux de change dont l'éthique économique affirme qu'il existe une relation étroite entre ces deux variables.

Cette étude est élaborée donc afin d'étudier et de bien déterminer la relation entre ces deux variables au sein de l'économie algérienne en mettant l'accent sur le l'effet des variations des taux de change sur l'inflation et ceci au cours de la période entre 1990 et 2014 en utilisant le modèle de régression linéaire simple.

Les résultats de cette étude ont montré en effet, qu'il existe une forte corrélation inverse entre l'inflation et le taux de change.

Mots clés: l'inflation, le taux de change, l'économie algérienne, les modèles de régressions.

مقدمة: من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومتانته لأي دولة نجد معدل التضخم الذي يعتبر من بين الاختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء واختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها واختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها.

وأصبح الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة ومنخفضة من أهم التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلي في معظم دول العالم، بما فيها الجزائر التي لا تزال تعاني من ظاهرة التضخم، والتي أخذت حيزا كبيرا من تفكير صانعي السياسات الاقتصادية للخلاص من هذه المشكلة، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، الأمر الذي يضع سياسات الاقتصاد على المحك أمام تحديات كبيرة أهمها الحد من تفاقم الضغوط التضخمية الناتجة أساسا عن مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في زيادة معدلات التضخم ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

وتشير أغلب الدراسات إلى أن سعر الصرف يعد واحدا من تلك العوامل التي لها تأثيرات متعددة على مستويات الأسعار المحلية، لذا تسعى معظم الدول إلى تحقيق استقرار في أسعار الصرف لتجنب التقلبات الحادة في مستوى الأسعار، ونظرا لأهمية العلاقة بين سعر الصرف والتضخم فقد سعت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري أن تؤثر على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري؟ ولإجابة على هذه الإشكالية سيتم اختبار فرضية أن أسعار الصرف ذات تأثير قوي على معدلات التضخم في الجزائر.

وللكشف عن حقيقة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري فإننا سنعمد على أدوات القياس الاقتصادي التي تسمح لنا باختبار فرضية الدراسة ومن ثم الوقوف عن حقيقة وطبيعة هذه العلاقة التي تتيح لنا إمكانية فهم التغيرات والتأثيرات التي يمكن أن تنتجها المتغيرات الخارجية ذات العلاقة بسعر الصرف على واقع التضخم في

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الاقتصاد الجزائري. ولمعالجة هذا الموضوع سيتم تحديد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من التضخم وسعر الصرف، مع محاولة تحديد تطور كل منهما في الاقتصاد الجزائري، ليتم بعد ذلك التطرق إلى الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بينهما من خلال تحديد تأثير سعر الصرف على معدل التضخم.

أولاً، الجزء النظري: قبل البحث في طبيعة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد الجزائري فإننا سنتناول بعض المفاهيم المتعلقة بمذتين المتغيرين وفقاً لما جاء في الأدبيات الاقتصادية.

1- التضخم:

1-1- مفهوم التضخم: هو ظاهرة اقتصادية تتجلى من خلال الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، والذي ينتج عنها انخفاض في قيمة العملة مما يفقدها جزءاً من قوتها الشرائية. وقد يظهر كنتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب للسلع والخدمات (الزيادة في الطلب)، أو زيادة في الانفاق والدخل (التكاليف)، أو زيادة كمية النقود المتداولة. والتعريف الأكثر شيوعاً للتضخم هو ذلك المتعلق بالارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار والانخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل.¹ كما تستخدم كلمة التضخم للتعبير عن العديد من الظواهر والحالات الاقتصادية، وأهمها:²

- تضخم الدخل، والذي يشير إلى ارتفاع الدخل النقدية ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف؛

- تضخم العملة، ويقصد به زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق؛

- تضخم التكاليف، وهو الارتفاع الحاصل في أسعار عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

- التضخم في الأسعار، ويحدث عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً غير طبيعي وغير مألوف.

1-2- النظريات المفسرة للتضخم: أدى الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة التضخم إلى تباين النظريات المفسرة لها باختلاف الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها هذه النظريات وتعدد الأسباب الدافعة إليها. ومن أهم المدارس والنظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم نجد:

أ- النظرية الكمية: اعتمدت هذه النظرية في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود والتي تشير إلى أنه في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابتاً فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة، وذلك طبقاً للصيغة التي قدمها الاقتصادي الأمريكي أرفنج فيشر كالتالي:³

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث:

M: كمية النقود، V: سرعة تداول النقود، P: المستوى العام للأسعار، T: حجم المعاملات التي تمت خلال فترة زمنية معينة.

ب- النظرية الكيثرية: ركزت النظرية الكيثرية على جانب الطلب لتفسير التضخم، حيث أشارت إلى أن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بفعل المضاعف، فيزداد الاستهلاك والادخار ويتحقق التوازن مرة أخرى عندما يتساوى الاستثمار مع الادخار. وفي الظروف التي تتوفر فيها طاقات إنتاجية عاطلة ويتحقق فيها ارتفاع مستوى الناتج القومي تجاه مستوى التوظيف الكامل فإن أي ارتفاع في الأسعار لن يعد تضخماً، ولكن ما أن يصل الاقتصاد إلى وضع التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة حتى تصبح زيادة الناتج أو الدخل الحقيقي غير ممكنة وأي زيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.⁴

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

ج- النظرية النقدية المعاصرة: تعتبر النظرية النقدية بزعامة ميلتون فريدمان من أهم أعمال مدرسة شيكاغو إذ أنها أعادت صياغة النظرية الكمية بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، حيث تعتبر أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره هو الارتفاع غير العادي والسريع في كمية النقود بالمقارنة مع حجم الإنتاج، كما تعتبر أن التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي يعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها.⁵

1-3- أنواع التضخم: هناك عدة معايير يستند عليها الاقتصاديون لتحديد أنواع التضخم وذلك نتيجة لاختلاف وجهات النظر في تفسيرهم لهذه الظاهرة، ولعل من أهم هذه الأنواع نجد:

أ- التضخم المفرط: يعد أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا على الاقتصاد الوطني حيث ترتفع فيه الأسعار بمعدل كبير يصل إلى 50٪ أو 60٪ سنويا خلال فترة قصيرة.⁶

ب- التضخم الزاحف: يعرف بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا لا تتعدى 2٪ سنويا، وهو أخف أنواع التضخم، لأن ارتفاع الأسعار فيه يكون تدريجيا وبطيئا ومقتربا بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، مما يجعله أمرا عاديا ومقبولا، كما يحفز الاقتصاد على النمو من خلال تحقيق أرباح تراكمية ويخرجه من حالة الجمود، لأن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلزم النمو الاقتصادي ولهذا يعتبر التضخم الزاحف ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة.⁷

ج- التضخم المكبوت: يتجلى هذا النوع من التضخم عند تدخل السلطات الحكومية للتحكم في جهاز الأسعار، حيث تحد بتشريعاتها المختلفة وضوابطها الإدارية المستويات العليا للأسعار مانعة بذلك تجاوز هذه الأخيرة للحد الأقصى في ارتفاعها لتتزايد بمعدل أقل من معدل ارتفاع التداول النقدي، وبالتالي يكون الهدف من ذلك هو التخفيف من حدة الاتجاهات التضخمية وانتشارها وليس القضاء عليها.⁸

د- التضخم المكشوف: يصيب هذا النوع من التضخم الأسعار والدخول، وهو يتميز بارتفاع مستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من ارتفاعات الأسعار أو التأثير فيها من خلال فرض قيود تهدف إلى تأجيل حله مؤقتا. وهذا النوع من التضخم يظهر أثره مباشرة في شكل ارتفاع في الأسعار بصورة تلقائية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتصف بالمرونة، ومن ثم ترتفع الدخول.⁹

هـ- التضخم المستورد: يعرف على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي أن الدول تستورد السلع والخدمات بأسعار مرتفعة، فتضطر لبيعها في الأسواق المحلية بنفس تلك الأسعار أو أكثر، وهذا النوع من التضخم يظهر في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على العالم الخارجي التي لا يكون لها أي دور في تحديد أسعار السلع المستوردة كونها تعتبر مستهلك صغير لا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وفي أسعاره مما يجعلها تستورد التضخم كما هو في العالم الخارجي.¹⁰

1-4- أسباب التضخم: تعددت الآراء حول الأسباب المؤدية للتضخم تبعا لاختلاف وجهات النظر الاقتصادية تجاه هذه الظاهرة، ويمكن إرجاع معظم هذه الأسباب إلى:

أ- العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع: تركز نظريات الطلب على أن السبب الرئيسي لحدوث التضخم يتمثل في زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة أحد العناصر المكونة له أو جميعها من استهلاك واستثمار وإنفاق حكومي وصافي صادرات بما يفوق العرض الكلي، حيث يؤدي الطلب المتزايد إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي نتيجة انخفاض

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

المعروض من السلع والخدمات مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع حتى يتم استعادة التوازن من جديد،¹¹ وهذا يعني أن التضخم من جانب الطلب ينشأ نتيجة زيادة الطلب الكلي. بمعدل يفوق مستوى ناتج التشغيل الكامل مما يعني أن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتعدى الحد الأقصى لعرضها ومن ثم ترتفع الأسعار، ويرجع ارتفاع الطلب إلى عدة عوامل أهمها:¹²

1- زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري: يظهر التضخم نتيجة الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا يقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الانفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

2- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك: إن توسع البنوك التجارية في منح الإئتمان والاعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، معلنا عن ظهور ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها البنوك للمنتجين.

3- تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من أسباب التضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت فإنها تلجأ إلى أقرب الموارد وهي إصدار النقود، غير أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد. إضافة إلى ازدياد طلب الدولة على السلع المخصصة للنشاط العسكري مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها كما يترتب على الانفاق في القطاعات المخصصة للإنتاج العسكري إعادة توزيع الدخل لصالح هذه القطاعات على حساب القطاعات الأخرى.

4- الارتفاع في معدلات الأجور: ويرجع ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة إلى طبيعة الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية التي تسمح بحرية النقابات العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.

5- التوقعات: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية أثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة للتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا مما يزيد من حركة النشاط والانتعاش، كما يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار قيام المنتجين بتشغيل أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

6- العجز في الميزانية: تلجأ الحكومة إلى تغطية عجزها المالي من خلال الاقتراض من الجمهور مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة في كل مرة تسدد فيها الحكومة دينها الداخلي للجمهور، حيث أنه عندما تقوم بتسديد الديون إلى رجال الأعمال والدائنين المحليين الآخرين فإن هذا يؤدي عموما إلى زيادة المعروض النقدي لأن هؤلاء يدفعون الأجور لعمالهم الذين يستخدمونها بدورهم في شراء السلع والخدمات الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى سيما عند عدم زيادة المعروض من السلع والخدمات ووصول الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.¹³

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

ب- العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض: تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر مما تهتم بجانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم، حيث أنها لم تهمل التأثيرات الناجمة عن الطلب إلا أنها ركزت بدرجة كبيرة على جانب العرض في تفسير التضخم،¹⁴ وعليه فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثير منها:¹⁵

1- تحقيق مرحلة الاستخدام التام: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الانتاجية أين يعجز الجهاز الانتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عند ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا عن مواجهة المستوى المرتفع للطلب الكلي.

2- عدم كفاية الجهاز الانتاجي: قد يتصف الجهاز الانتاجي بعدم المرونة الكافية لتزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع وقد يرجع ذلك إلى نقص الفن الانتاجي المستخدم في العمليات الانتاجية، أو إلى الأساليب المتبعة التي تكون قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، بالإضافة إلى النقص في العناصر الانتاجية كالأعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية.

2- سعر الصرف:

1-2- تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملاتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لها.¹⁶

كما يعرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹⁷

2-2- أشكال سعر الصرف: يمكن التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف، لعل أهمها:¹⁸

أ- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكنه أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

ب- سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.

ج- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: إن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، أي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة المعنية والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبي.

د- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية،¹⁹ وبذلك فهو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

هـ- سعر الصرف التوازني: يقصد به ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من إحدى العملات، بغض النظر عن العوامل الأخرى المحددة، وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة.²⁰

2-3 النظريات المحددة لسعر الصرف: هناك الكثير من النظريات التي حاولت تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، ومن هذه النظريات نجد:

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

أ- نظرية الارصدة: تقوم هذه النظرية على فكرة أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات، فإذا حقق هذا الأخير فائضا فهذا يعني زيادة الطلب على عملة البلد المعني، وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس في حالة عجز ميزان المدفوعات.

ب- نظرية سعر الخصم: يؤدي ارتفاع سعر الخصم إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في الداخل فيزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها.

ج- نظرية الإنتاجية: وفقا لهذه النظرية تتحدد قيمة العملة على أساس قوة وكفاءة جهازها الانتاجي، إذ ترى أن زيادة معدلات الانتاج دليل على قوة الاقتصاد القومي وارتفاع كفاءته الانتاجية وتحسن قيمة عملته في سوق الصرف الأجنبي، في حين تنخفض قيمة العملة عندما تنخفض الإنتاجية وترتفع أسعار السلع المحلية فتتخفض الصادرات، وبالتالي ينخفض الطلب الخارجي على العملة المحلية فتتدهور قيمتها.

د- نظرية الكمية: تلخص هذه النظرية في أن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على حركة التبادل الدولي فينخفض الطلب الخارجي على السلع المحلية ويزداد الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

هـ- نظرية تعادل القوة الشرائية: يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل بصياغتها عام 1916، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914 أين تناول معدل التوازن في الاقتصاد الذي يتأثر بمعدلات التضخم، وتعادل القدرة الشرائية هي النظرية التي وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق الصرف لعملة بلدين،²¹ وهي تقوم على أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، بمعنى أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب العالمية الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل كاسل على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية، الناتجة عن الفروق التضخمية،²² وتعتمد هذه النظرية على صيغتين أساسيتين هما:

1. الصيغة المطلقة:²³ تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية وهي تستند على غياب تكاليف المبادلات بالإضافة إلى أن أسعار نفس السلع متساوية في مختلف الدول تحت أثر الموازنة في حالة اعتمادها لنفس العملة. وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازي لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ومنه فان:

$$P_i = E \cdot P_i^*$$

حيث أن:

E: سعر الصرف للسلعة i وهو يعبر عن سعر العملة الأجنبية.

P_i: مستوى الأسعار للسلعة i معبرا عنها بالعملة المحلية.

P_i^{*}: مستوى الأسعار للسلعة i معبر عنها بالعملة الأجنبية.

كما أن P_i^{*} و P_i تحسب انطلاقا من متوسط مرجح لأسعار n سلعة من سلات وطنية للإنتاج أو الاستهلاك.

2. الصيغة النسبية: اهتمت الصيغة النسبية بالحالة التي تكون فيها الأسعار الأجنبية مختلفة عن الأسعار المحلية ولكنها مرتبطة من خلال علاقة مستقرة:

$$P^* = P_k e$$

حيث: k الفرق بين أسعار السلع المحلية والسلع الأجنبية، وبالتالي فإن أي تغير في أسعار السلع الأجنبية (التضخم الاجنبي P^*) سيقابله تغير نسبي في سعر الصرف كالتالي:²⁴

$$e_t = e + P - P^* = 0 \quad \text{أو} \quad e = P^* - P$$

ووفقا لهذه الصيغة فإن سعر الصرف بين عملتين يتحدد من خلال النسبة بين المستوى العام للأسعار في البلدين مما يعني أن الانخفاض في القوة الشرائية الداخلية للعملة الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى انخفاض نسبي للعملة في سوق الصرف، ويمكن الحصول على الصيغة النسبية بإدخال اللوغاريتم على الصيغة المطلقة كالتالي:²⁵ $\log P = \log S - \log P^*$

وإذا عبرنا عن المعادلة الأخيرة بالتغيير نحصل على:

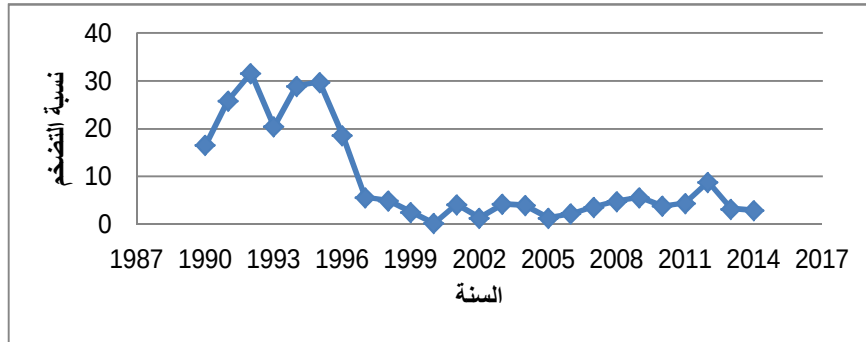
$$\Delta S_t = \Delta P - \Delta P^*$$

وعليه فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تعني أن أسعار الصرف بين عملتين تبقى في مستوى التعادل طالما ظلت القوة الشرائية لكل من العملتين بدون تغيير فإذا تغير مستوى الأسعار في إحدى البلدين ينعكس ذلك على سعر الصرف.

ثانيا، تطور مؤشرات التضخم وأسعار الصرف في الجزائر:

1- تطور معدل التضخم: لحساب التضخم اعتمدت الدراسة على مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وقد بلغ معدل التضخم السنوي في الجزائر حوالي 9% في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990، ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينات، بسبب ارتفاع أسعار الواردات وضغط الطلب القوي على قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري. ومع إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 بدأ التضخم يشهد تغيرات أساسية في الاقتصاد، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 من خلال البيان الموالي:

الشكل رقم 01: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.



من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من: www.Banquemondiale.org

www.bank-of-algeria.dz

ويمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى المراحل التالية:

— المرحلة الأولى (1990-1994): وهي مرحلة بداية الإصلاحات للانتقال إلى اقتصاد السوق وقد تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للإستقرار والتثبيت الاقتصادي، حيث شهدت ارتفاعا في معدلات التضخم التي انتقلت من 16,6% سنة 1990 إلى 31,7% سنة 1992 وإلى 29% سنة 1994، إذ بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة 24,76% والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي ترتب عن هذه السياسات ارتفاع معدلات التضخم.

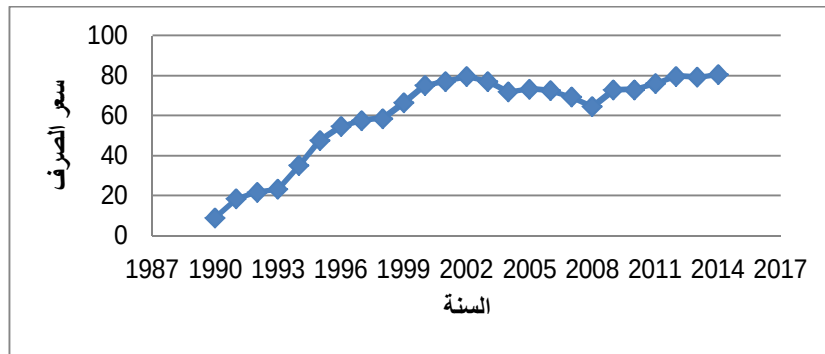
العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

— المرحلة الثانية (1995-1998): وهي مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي، وقد شهدت هذه الفترة استمرار الانخفاض في أسعار البترول مما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى قبول اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي باتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي كان يهدف إلى التحكم في التضخم وضمان تقريبه عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين (بين 3٪ و 4٪)، وفي إطار تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة وصل معدل التضخم إلى 29,8٪ سنة 1995 نتيجة تخفيض قيمة الدينار سنة 1994 واستمرار تحرير الأسعار المسجلة في برنامج التعديل الهيكلي، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث انخفض معدل التضخم إلى 5,7٪ سنة 1997 ثم استقر بعد ذلك عند 5٪ سنة 1998، وهو ما يدل على التحكم النسبي في التضخم عند مستويات متدنية الذي يرجع إلى إعادة الانضباط النقدي المتمثل في تخفيض عجز الميزانية وانخفاض قيمة الدينار.

— المرحلة الثالثة (1999 إلى 2014): استمر معدل التضخم في الانخفاض منذ 1998 ليبلغ 0,3٪ سنة 2000 كأحد نتائج اتفاق القرض الموسع الذي نص على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم، وهو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ثم استمر في النمو بصورة مستقرة إذ بلغ 4,2٪ سنة 2001 نتيجة القرار الحكومي المتعلق بزيادة أجور الموظفين العمومي بـ 15٪ والاجر الوطني القاعدي مقابل انخفاض العرض (انخفاض الناتج الوطني الخام إلى 1,7٪ سنة 2001 مقابل 2,4٪ سنة 2000)، ثم بلغ 1,4٪ سنة 2005 لينخفض إلى 2,3٪ سنة 2006 بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبلغ أقصاه سنة 2012 بمعدل قدره 8,89٪ وهو مؤشر خطير على الاستقرار النقدي والذي يدل على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية، ويفسر هذا الارتفاع من خلال السياسة المالية التوسعية التي تم انتهاجها من طرف الحكومة في إطار برنامج تنمية الاقتصاد الوطني "برنامج الانعاش الاقتصادي 2004-2001" ثم تلاه البرنامج التكميلي 2004-2009 بالإضافة إلى تأثير الأسعار الخارجية والارتفاعات المتتالية في أسعار المحروقات، لكن سرعان ما سجل معدل التضخم تراجعاً قوياً وسريعاً وبوتيرة أكثر اعتدالاً حيث بلغ 3,26٪ سنة 2013 و 2,92٪ سنة 2014، وهو أدنى معدل تضخم يسجله الاقتصاد الجزائري منذ 8 سنوات.

2- تطور مؤشرات سعر الصرف: تم الاعتماد على سعر الصرف الرسمي لتحديد تطور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.



من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من: www.bank-of-algeria.dz.

من خلال الشكل يمكن أن نلخص تطورات سعر الصرف الدينار الجزائري في مرحلتين أساسيتين:

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

- المرحلة الأولى: 1990-1999 تميزت هذه المرحلة بارتفاع سعر الصرف وتدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار وهذا نتيجة الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، لذا عرف الدينار الجزائري تخفيضا تدريجيا، ففي سنة 1990 بلغ سعر الصرف 9 دج/دولار، ثم ارتفع تدريجيا إلى أن وصل 47,7 دج/دولار سنة 1995 و66,6 دينار/دولار سنة 1999، وبالتالي انخفاض تدريجي في قيمة الدينار ليقترب سعر الصرف الإسمي من سعر الصرف الحقيقي.

- المرحلة الثانية: 1999-2014: تميزت هذه المرحلة باستقرار نسبي في أسعار الصرف حيث أن انخفاض قيمة العملة يعتبر طفيفا نوعا ما من سنة إلى أخرى مقارنة بالمرحلة الأولى إذ انتقل سعر الصرف سنة 2000 من 75,25 دج/دولار إلى 79,68 دج/دولار سنة 2002 كأقصى حد لتخفيض قيمة الدينار ثم انتقل إلى 77,34 دج/دولار سنة 2003 عندما قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وفي سنة 2006 انخفض سعر الصرف إلى حوالي 72,64 دج/دولار وواصل انخفاضه إلى 69,36 دج/دولار سنة 2007، كما تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 2008 أمام العملات الرئيسية إذ ارتفع سعر صرف الدينار من 64,56 دج/دولار سنة 2008 إلى 72,93 دج/دولار سنة 2009، لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية وابتداء من سنة 2011 أصبحت القوة الشرائية للدينار الجزائري ضعيفة جدا حيث سجل سعر الصرف 76,2 دج/دولار سنة 2011 ثم ارتفع إلى 79,38 دج/دولار سنة 2013 و80,56 دج/دولار سنة 2014

3- واقع العلاقة بين التضخم وأسعار الصرف في الجزائر: إن اتباع السلطة النقدية لسياسة الانزلاق التدريجي قد أدى إلى انتقال سعر الصرف من 9 دج/دولار سنة 1990 إلى 21,8 دج/دولار سنة 1992 مما انعكس على ارتفاع معدل التضخم من 16,6٪ سنة 1990 إلى 31,7٪ سنة 1992 ذلك أن عدم نجاح عملية التخفيض أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية من خلال التضخم المستورد بالإضافة إلى تحرير الأسعار، ويعبر تطور المستوى العام للأسعار وسعر الصرف عن العلاقة السلبية بين المتغيرين (انظر الشكل 03) خلال فترات التخفيض إذ أن عملية التخفيض الأولى لم تحقق الهدف المنشود بل أدت إلى تراجع سعر الصرف الحقيقي ما بين سنة 1992/1993.

كما قام مجلس النقد والقرض في أوت 1994 بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40,17٪ أين ارتفع سعر الصرف إلى 35,1 دج/دولار سنة 1994 مما انعكس على ارتفاع معدل التضخم من 20,5٪ سنة 1993 إلى 29٪ سنة 1994. وبداية من سنة 1996 بدأ الانخفاض في معدل التضخم حيث كان تخفيض الدينار منسق مع السياسة النقدية بالإبقاء على الانضباط النقدي مما ساعد على الاعتدال في التضخم واستقرار نسبي لسعر الصرف.

أما الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 فقد عرفت استقرارا في سعر الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية الأمر الذي أدى إلى ضبط التضخم في حدود دنيا، كما كان لتوسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم الشركاء التجاريين تأثير على سعر الصرف الحقيقي رغم التحسن الإيجابي لهذا الأخير والذي يأخذ في الحسبان الأسعار المحلية وارتفاع القدرة التنافسية للسلع المحلية القابلة للتداول الدولي، وهو ما يدل على العلاقة بين سعر الصرف والتضخم حيث أن الرقم القياسي للأسعار يعبر عن تطور القيمة الداخلية للعملة في حين يعبر سعر الصرف عن تطور قيمتها الخارجية.

ثالثا، الجزء التطبيقي: نحاول من خلال هذا العنصر دراسة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وذلك من خلال تحديد تأثير سعر الصرف على التضخم، طبقا للنموذج التالي المراد تقديره من الشكل:

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

$$INF = \alpha + b \text{ TCH}$$

حيث:

INF: معدل التضخم؛

TCH: سعر الصرف؛

 α : الحد الثابت؛

b: معامل الانحدار للمتغير المستقل.

ولغرض تحديد نوع وقوة هذه العلاقة تم الاعتماد على برنامج SPSS لتقدير معالم النموذج كما هو موضح في الجداول التالية:

Corrélations

		نسبة التضخم	سعر الصرف
نسبة التضخم	Corrélation de Pearson	1	-,827**
	Sig. (bilatérale)		,000
سعر الصرف	Corrélation de Pearson	-,827**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	25	25

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,827 ^a	,684	,670	5,80689

a. Prédictors : (Constante), سعر الصرف

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1677,677	1	1677,677	49,753	,000 ^b
	Résidus	775,561	23	33,720		
	Total	2453,237	24			

a. Variable dépendante : نسبة التضخم

b. Prédictors : (Constante), سعر الصرف

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	32,746	3,475		9,424	,000
	الصرف سعر	-,381	,054	-,827	-7,054	,000

a. Variable dépendante : نسبة التضخم

من خلال البرنامج الاحصائي تم التوصل إلى أن معادلة خط الانحدار هي كالتالي:

$$INF = 32,746 - 0,381 \text{ TCH}$$

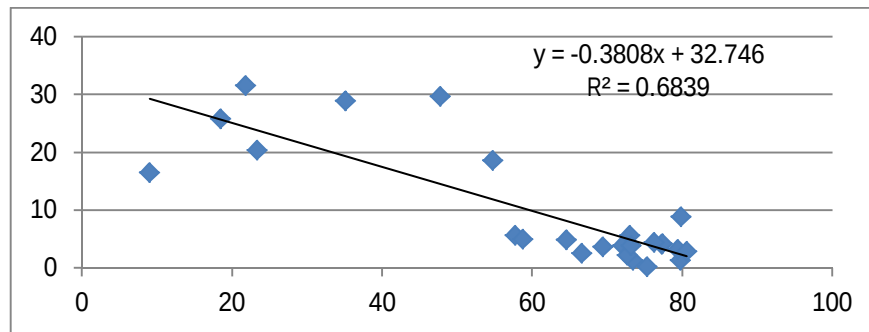
حيث أن: INF هو المتغير التابع وهو يعبر عن معدل التضخم.

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

TCH هو المتغير المستقل وهو يعبر عن سعر الصرف.

ومن خلال هذا النموذج يتضح أن المتغير التابع هو دالة خطية للمتغير المستقل، وأن العلاقة سلبية بين معدل التضخم وسعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة البحث (1990-2014)، مما يدل على أن هناك أثر واضح لسعر الصرف على التضخم، حيث أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 1,38%، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: يوضح العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.



كما نجد أن : $R^2 = 0,684$ $R = -0,827$ $F = 49,753$ وعليه فإن:

- $R = -0,827$: ويعبر R عن معامل الارتباط بين المتغير التابع INF والمتغير المستقل TCH، وعليه فإن النسبة -82,9% تدل على وجود ارتباط قوي بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل التضخم، إلا أن هذه العلاقة سلبية.

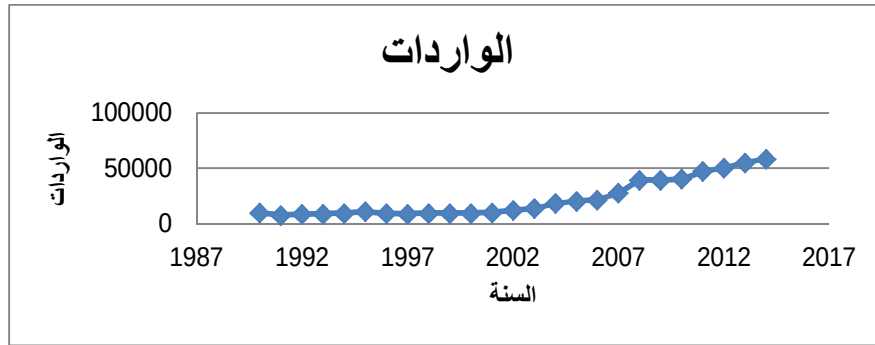
- $R^2 = 0,684$: أي أن سعر الصرف يفسر 68,40% من معدل التضخم، بمعنى أن 68,40% من التغير في التضخم يعود إلى التغير في سعر الصرف، أما النسبة الباقية من التغير في معدل التضخم والمتمثلة في 31,6% فتفسرها عوامل أخرى تدخل ضمن حد الخطأ العشوائي.

- من جدول ANOVA يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ 0,00 وهو أقل من 0,05 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (التضخم وسعر الصرف)، وأن المتغير المستقل TCH يفسر نسبة كبيرة من تباين المتغير التابع INF.

من خلال هذه النتائج يتضح أنه كلما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري أي انخفضت قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية مما يترتب عنه تضخم محلي، وذلك باعتبار أن التضخم المستورد يساهم بدرجة كبيرة في خلق التضخم المحلي عبر الواردات من السلع والخدمات التي عرفت تطورا متزايدا في الاقتصاد الجزائري نتيجة تحرير التعاملات مع العالم الخارجي، والتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، وتفضيل المستهلك الجزائري السلع الأجنبية، الأمر الذي يزيد من حساسية الاقتصاد الجزائري لاستيراد التضخم العالمي، ويمكن تدعيم وتوضيح هذا النتيجة من خلال تتبع تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014 وفق ما يوضحه الشكل الموالي:

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الشكل رقم 04: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014.



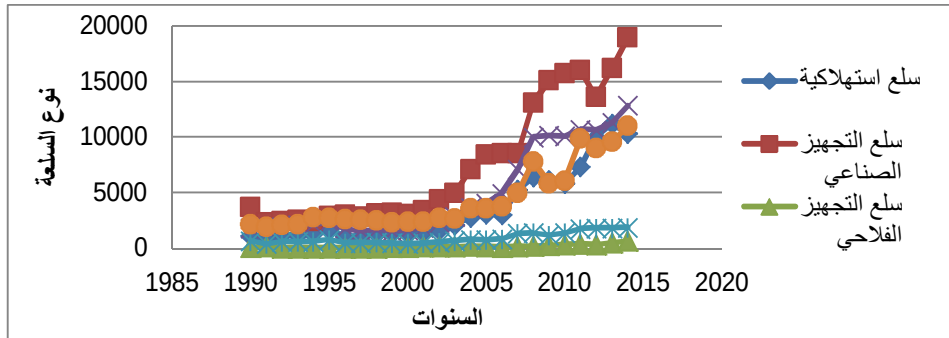
من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من: www.bank-of-algeria.dz.

يتبين من الشكل أعلاه أن قيمة الواردات الجزائرية عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى اعتمادا على حصيلة الصادرات التي ترتبط بدورها بأسعار البترول التي تعرف تذبذبات مستمرة، حيث عرفت حصيلة الواردات انخفاضا سنة 1991 بنسبة 20,69٪ مقارنة بسنة 1990 وبقيت حصيلتها منخفضة نتيجة سياسة الضغط على الواردات بينما سجلت ارتفاعا سنة 1994 و 1995 ما قيمته 9365 مليون دولار و 10761 مليون دولار على التوالي مقارنة بـ 1996 و 1997 نتيجة التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية وبالأخص العمليات الاستيرادية، وعرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ارتفاعا مستمرا مما يدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف لقيمة الواردات سنة 2009 أين قدرت بـ 39294 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 ثم رجعت قيمة الواردات إلى التزايد في السنوات الموالية نتيجة الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة. مثل هذا التذبذب في قيمة وحجم الواردات من السلع والخدمات يعتبر قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد المحلي عبر التطور السريع في الرقم القياسي لأسعار الواردات (أنظر الجدول رقم 01) الذي يعطي صورة واضحة عن تلك الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية.

كما تتضح حدة التضخم المستورد من خلال ما يتميز به هيكل الواردات الجزائرية من اعتماد الجهاز الاستهلاكي والانتاجي في الجزائر على العالم الخارجي أين يظهر مدى التأثير المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية للسلع سواء الموجهة للاستهلاك أو الموجهة للإنتاج، فمنذ حوالي سنة 2000 شهدت نسبة التجهيزات الصناعية مثالا تطورا مستمرا حيث وصلت إلى 36,28٪ سنة 2007 وهذا راجع إلى إطلاق برامج النمو الاقتصادي التي تتطلب سلع صناعية موجهة لدعم هذه البرامج كما ارتفع نصيب ميزانية التجهيز والتي تليها كل من المواد نصف المصنعة والمواد الغذائية حيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية الأساسية التي تستوردها الجزائر منذ سنة 2000 ثم تسارعت في الارتفاع بشكل واضح خلال سنتي 2006 و 2007 جراء الطفرة العالمية للسلع الأساسية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية السنوات الأخيرة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الشكل رقم 05: تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014.



من اعداد الباحث بالاعتماد على: المديرية العامة للجمارك 'CNIS'، Evolution de la banque commerciale de l'algérie،
periode: Années 2005-2015

الخاتمة: شهد كل من معدل التضخم وسعر الصرف تغيرات كبيرة وذلك تبعاً للتطورات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بدءاً من اصلاحات الانتقال إلى اقتصاد السوق وانطلاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي ثم مرحلة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج التصحيح الهيكلي واتفاق القرض الموسع وصولاً إلى برنامج تنمية الاقتصاد الوطني أو ما يسمى ببرنامج الانعاش الاقتصادي.

وللسعي للكشف عن طبيعة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف تم الإستعانة بنموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث أظهر التحليل معنوية سعر الصرف في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر وأن العلاقة بينهما سالبة مما يدل على أن التغيرات في سعر الصرف تساهم بشكل كبير في تفسير التغيرات في معدل التضخم، فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع مؤشر الأسعار وزيادة تكلفة الإنتاج، فالتحسن في سعر الصرف يؤدي إلى نقص الطلب على السلع المحلية لأن المستهلك المحلي يمكنه اللجوء إلى بدائل من السلع الأجنبية بأقل تكلفة.

وقد لعب التضخم المستورد دوراً كبيراً في تغذية القوى التضخمية في الاقتصاد الجزائري نظراً لحالة التبعية التي يعيشها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى هشاشة هيكل التجارة الخارجية، إذ يشكل البترول حصة الأسد في صادرات الجزائر.

وعلى الرغم من أن دراستنا اقتصرنا فقط على فهم طبيعة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والتي كشفت عن وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن كلما زاد عدد المتغيرات المفسرة للتضخم كلما كان النموذج أقرب منه إلى الواقع وبالتالي يعتمد عليه في التنبؤ بالمتغير المستقل في المستقبل.

وفي الأخير فإن الحد من ارتفاع الأسعار المحلية الناتجة عن التضخم المستورد يستوجب تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وهذا ما يقتضي هيكلة الاقتصاد الوطني ليكون قادراً على إنتاج احتياجات سكانه محلياً ودعم الصادرات خارج المحروقات ومن ثم السماح بزيادة الطلب على الدينار والتقليل من الطلب على عملات البلدان الأخرى في سوق الصرف، كما أنه من الضروري التنسيق بين سياسة الصرف والسياسة النقدية من أجل تحقيق توازن واستقرار الاقتصاد كون أن كل من سعر الصرف ومعدل التضخم يعتبران هدفان أساسيان لهاتين السياستين على التوالي.

الهوامش:

¹: Md. Ariful Islam, Impact of inflation on import, An empirical study, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol 1, n° 6, Bangladesh, 2013, p.300

²: صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص.247.

³: محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود و أعمال البنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص. 385.

⁴: عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص. 187.

⁵: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 146.

⁶: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص. 215.

⁷: السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2010، ص. 218.

⁸: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 147-148.

⁹: فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص. 245.

¹⁰: سامر البطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى دار البداية، عمان، 2009، ص. 168 - 169.

¹¹: Sisay Menji, Determinants of Recent Inflation in Ethiopia, Munich Personal Repec Archive, MPRA Paper, n° 29668, posted 4, April 2011, p. 8-9

¹²: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 149 - 159.

¹³: Owolabi Usman, Arulogun Olaleye Ola, The effectiveness of inflation control on economic growth in Nigeria, Research Journal in Organizational Psychology & Educational Studies, Vol 3, n° 2, Nigeria, 2014, p. 123

¹⁴: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999، ص. 368.

¹⁵: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 151 - 152.

¹⁶: عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002، ص. 148.

¹⁷: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 96.

¹⁸: عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 103-106.

¹⁹: Aftation.F, les taux de change, 2^{eme} édition, P U F :presse Universitaires de France, 1992, P 50.

²⁰: حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، زهران الشرق، مصر، 1998، ص. 3.

²¹: Adouka Lakhdar, Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM, Thèse de doctorat, Université Abou-Bakr Belkaid, Tlemcen, 2010-2011, p. 39.

²²: Serge Rey, Les taux de change bilatéraux adoptés pour l'entrée dans l'euro sont-ils des taux d'équilibre? Une tentative de réponse à l'aide de la parité des pouvoirs d'achat et de la parité des coûts, L'Actualité économique, vol 77, n° 1, 2001, p. 77

²³: Robert Lafrance et Lawrence Schembri, Parité des pouvoirs d'achat : définition, mesure et interprétation, Revue De Le Banque Du Canada, 2002, p. 31.

²⁴: Bernard Guillochon, Annie Kaweck, économie internationale, 5^{eme} édition, Dunod, Paris, 2006, p. 297.

²⁵: Ana Cristina Molina, Analyse de la théorie de la Parité du Pouvoir d'Achat dans le cas de la Suisse, 2003, p.4 .
<http://www.hec.unil.ch/mbrulhar/SEA2/molina37.pdf>